



المستشار الكويتي

استشارات في التنظيم والادارة

www.kuwaiticonsultant.com

تطبيق نسبة العمالة الكويتية في الحكومة

لقد اقرت الحكومة خطة لاحلال الكويتيون بوزارات وهيئات ومؤسسات الدولة وذلك عندما صدر قرار رقم ٢ لعام ١٩٩٧ بشأن تنفيذ سياسة الاحلال الوظيفي بالحكومة حيث يجب على الجهات الحكومية احلال القوى العاملة الكويتية محل القوى العاملة الوافدة بنسبة ١٠% سنويا من اجمالي عدد افراد القوى العاملة الوافدة في ١٩٩٧/٦/٣٠.

وقامت بتعديل النسبة بقرار رقم ٢ لعام ٢٠٠٠ حيث اصبحت ١٥% وبدعت بعض الجهات الحكومية بتطبيقها ولكن بعد فترة لم تلتزم الجهات الحكومية ولايوجد من يتابع ويراقب تنفيذ النسب المطلوبة سنوياً وهذا هو حالنا نقوم بأصدار قوانين وقرارات ولكن لا يوجد لها تطبيق فعلي على ارض الواقع. وبما أن الحكومة مهتمة بتوظيف الكويتين في القطاع الخاص وحددت نسب العمالة الوطنية المطلوب تعيينها لدى الشركات والبنوك وتقوم بمتابعتهم للتأكد من تطبيق قرار النسب لدى القطاع الخاص وكان من الاولى أن تهتم وتراقب وتستمر بتطبيق النسب على الجهات الحكومية ونحن لانريد قطع الارزاق ولكن هنالك الكثير من الحلول ومنها الابقاء على الكفاءات والخبرات التي لا يوجد كويتي ممكن ان يشغلها وكذلك ممكن تحويل بعض الوظائف التي لا يرغب الكويتيون العمل بها الى شركات تتعاقد معهم ومنها الفراشين والمراسلين والمندوبين والسائقين وبعض اعمال السكرتارية. واعتقد بهذه الطريقة ممكن توفير فرص وظيفية للكويتيين في القطاع الحكومي.

الدكتور / عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

abumishari1@yahoo.com

www.kuwaiticonsultant.com